أرضية الملتقى التشاوري الخامس – أكادير –
المجتمع المدني واشكالية التشغيل

أولا: تقديم عام

في إطار برنامج اللقاءات الجهوية التشاورية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، ينعقد اللقاء الخامس بشراكة مع مجلس جهة سوس ماسة ومجلس مدينة أكادير، لتعميق التشاور حول دور المجتمع المدني في بلورة النموذج التنموي الجديد، وسبل تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي، عبر إشراك منظمات المجتمع المدني، وذلك بعد اللقائين التشاوريين لجهة مراكش آسفي، وجهة فاس مكناس، حيث خصص الملتقى المنظم بجهة مراكش آسفي للتفكير في النموذج التنموي الجديد وطبيعة مساهمة كل الأطراف في بناء عناصره، وعلى رأسهم الجماعات الترابية ومنظمات المجتمع المدني، بينما تناول الملتقى المنظم بجهة فاس مكناس لمدارسة موضوع " الديمقراطية التشاركية والتنمية المجالية."

واستكمالا لهذا المسار، تنظم الوزارة المنتدبة لدرى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وبشراكة مع مجلس جهة سوس ماسة وجماعة أكادير الملتقى التشاوري الخامس في موضوع **منظمات المجتمع المدني و إشكالية التشغيل**.

لقد سبق للمندوبية السامية للتخطيط في آخر بحث وطني لها حول المؤسسات غير الربحية الصادر سنة 2011، أن أكدت أن العمل التطوعي يعتبر الركيزة الأساسية للعمل الجمعوي، حيث استخدم خلال سنة 2007 ما مجموعه 352.000 متطوعا ساهموا بما يقرب 96 مليون ساعة عمل، وهو ما يعادل 33.846 منصب شغل بدوام كامل، وأن 31.4% من الجمعيات لجأت الى التشغيل المؤدى عنه، حيث شغلت 27.919 شخصا بصفة دائمة و 35.405 بصفة مؤقتة، خصصوا ما مجموعه أكثر من 10 ملايين ساعة عمل أي ما يعادل حوالي 34 ألف منصب شغل بدوام كامل.

وبذلك - حسب نفس البحث الوطني - يكون القطاع الجمعوي قد شغل سنة 2007 **أكثر من 90 ألف متطوع ومأجور** حين لم يكن يتعدى عدد الجمعيات بالمغرب حينها 45 ألف جمعية. وهي أرقام ومعطيات تؤكدأن التشغيل بالعمل الجمعوي يعتبر قطاعا واعدا، بالنظر للتجارب المقارنة التي تجعل من القطاع الجمعوي حاضنا لـ 10% من سوق الشغل، في حين لا تتجاوز النسبة في بلادنا 1%، مما جعل المخطط الوطني للتشغيل المعتمد في 2017 يضع هذا المجال كأولوية تحت شعار " الخدمة المواطنة" وفق محورين: أولا دوره في تحسين القابلية للتشغيل، وثانيا في توفير مناصب شغل وقيامه بمهامه التنموية الاجتماعية.

مما يقتضي من جهة التشاور في سبل تعزيز ذلك والتحفيز عليه قانونيا وضريبيا ومؤسساتيا، ومن جهة أخرى الحوار حول معيقات اضطلاعه بهذه الأدوار الحيوية وكيفية تجاوزها، واستثمار ما توفره الديموقراطية التشاركية من آليات اقتراحية وتشاورية في ذلك.

ثانيا :أهداف اللقاء

يرمي هذا الملتقى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تثمين الجهد الجمعوي في النهوض بقطاع التشغيل.
- تفعيل المقاربة التشاركية في تناول موضوع التشغيل بين الفاعل المؤسساتي والفاعل المدني.
- تعميق النقاش الجماعي حول المجتمع المدني والتشغيل وقضايا الحماية القانونية للعاملين الجمعويين.
- رصد الاكراهات والتحديات القانونية والضريبية التي تحول دون تمكين الجمعيات من دعم التشغيل.
- تقديم مقترحات من شأنها النهوض بدور جمعيات المجتمع المدني في إنعاش الشغل وتحسين القابلية له وبرامج التأهيل الحمعوي اللازمة لذلك.

ثالثا: محاور اللقا.:

سيبحث اللقاء التشاوري عبر ندوة علمية حول الديموقراطية التشاركية والنموذج التنموي وإشكالية التشغيل، وثلاث ورشات تعالج عددا من من المحاور تتمثل في:

1. **الحماية القانونية** للعاملين بالجمعيات، والحاجة لاستيعاب خصوصيات العمل الجمعوي وخاصة الجانب التطوعي منه، وطبيعة العلاقة مع مدونة الشغل.
2. **التشغيل الذاتي للجمعيات والتحفيزات الضريبية المطلوبة** في مقابل العوائق القائمة وغير المشجعة على التشغيل اللائق والمستدام، ذلك أن المنظومة الضريبية لبلدنا غير منصفة، وتتسم بالتمييز ضد الجمعيات.

   ففي الوقت الذي تستقدم فيه جمعية ما من جمعيات المجتمع المدني إطارا لتكوين المنشطين تؤدي 30 % كضريبة عن تعويضاته، في حين أن المقاولة في للتعليم الخصوصي تستقدم إطارا لتكوين أطرها في ذات النشاط فلا تؤدي سوى نسبة 17.5 % كضريبة عن التعويضات الممنوحة إليه. وما قيل عن مؤسسات التعليم الخصوص يمكن أن يقال أيضا عن المؤسسات التي تستفيد من تخفيض ضريبي جزافي عن الأجور المستحقة للصحفيين بقيمة 45 %،بينما جمعية تشتغل في تصفية الكلي وفي مجالات صحية أخرى أو في التعليم لا تستفيد من أي تخفيض ضريبي!!
3. **الجمعيات وتحسين القابلية للتشغيل** وخاصة في المحاور التي يطرحها المخطط الوطني للتشغيل والدور المطلوب من الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، خاصة بعد الإجراءات الضريبية المتعلقة ببرنامج تحفيز، وهو ما يقتضي

وضع عرض تكويني للجمعيات في هذا المجال، يستند على التجارب الرائدة وخاصة في مجال محو الأمية.

4. .وسيتوقف الملتقى عند عدد من التجارب الفضلى لمساهمة الجمعيات في مجال التشغيل وخلق فرص شغل.